الفصل الرابع

تركيب السكان

مقدمة :
أولاً : التركيب العمري للسكان
ثانياً : التركيب النوعي للسكان
ثالثاً : التركيب الاقتصادي للسكان
رابعاً : أنماط التركيب الاقتصادي
خامساً : التركيب التعليمي
سادساً : التركيب الزواجي
سابعاً : التركيب الديني
ثامناً : التركيب اللغوي
تاسعاً : التركيب العرقى (السلالى) للسكان

مقدمة

تحتل دراسة التركيب السكاني وتطور خصائصه الاجتماعية موقعا مهما في الدراسات السكانية ، فالتغيرات الحاصلة في تركيب السكان خلال مدة معينة ستقود الى تغيرات في عدد من المجالات وبخاصة الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية بهدف التعرف على أهم عناصر التركيب السكاني ، وهي : التركيب النوعي والعمري والاقتصادي والتعليمي والزواجي والعوامل التي تقف وراء التباين المكاني لهذه العناصر ، التي لها دلالتها الخاصة على كافة المستويات ولأي مجتمع من المجتمعات ، والتي تؤثر وتتأثر بالعناصر الديموغرافية المختلفة .

ولاشك في أن لتركيب السكان دور مهم في التخطيط لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وله آثره الواضح في تحليل الخواص الديموغرافية وتأثيرها في معدلات المواليد والوفيات واتجاه الخصوبة وحركة الزيادة الطبيعية السنوية.

يتضمن تركيب السكان عديداً من الصور التى يأخذها هذا التركيب ، والتى تدخل فى خصائص السكان وتؤدى إلى كثير من التباين من مجتمع لآخر أو من دولة لأخرى ، فمن الموضوعات التي تدرس تحت هذا الموضوع التركيب النوعي والعمري والاقتصادي والديني والزواجي والتعليمي ومنهم من يدرس التركيب اللغوي والأسري ، التركيب الديني واللغوي ، وسوف نتناول أهم جوانب تركيب السكان بإيجاز فيما يلى :

أولاً : التركيب العمري والنوعي

تعد دراسة التركيب العمري والنوعي Age - Sex Composition ، على قدر كبير من الأهمية في دراسة السكان، ذلك لأنها توضح الملامح الديموجرافية للمجتمع ذكوراً وإناثاً أو ما يعرف بنسبة النوع ، ويحدد التركيب العمري الفئة المنتجة في المجتمع ، التي يقع على عاتقها عبء إعالة باقي أفراده ،

كذلك يعد التركيب العمري والنوعي نتاجاً للعوامل المؤثرة في النمو السكاني من مواليد ، ووفيات ، وهجرة التي لا يمكن اعتبار أحدها مستقلاً كلياً عن الآخر ، بل يؤدي أي تغير في أحد هذه العوامل إلى التأثير في العاملين الآخري

يعد التركيب النوعي والعمري أهم خاصيتين من خواص تكوين أي مجموعة سكانية ولهما دلالاتهما الخاصة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي ، وأثرهما في الخواص الديموغرافية المختلفة ، وأن التباين المكاني للتركيب النوعي والعمري للمجتمعات ينعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حركة تلك المجتمعات وتطورها ، فهو يؤثر في معدلات المواليد والوفيات ، وبالتالي على اتجاه الخصوبة ومقدار الزيادة الطبيعية ، كما يؤثر في الهجرة لارتباطه بالقوة الانتاجية للسكان ومقدار فعالياتهم الاقتصادية والتي تؤثر بدورها على حجم الهجرة واتجاهها ، وعلى الرغم من وجود تداخل كبير بين التركيب النوعي والعمري إلا أنه يفضل دراسة كل منهما على انفراد لغرض أغناء الدراسة بشيء من التفصيل .

1- التركيب العمرى للسكان Age Structure

وفيه يتم تقسيم كل من الذكور والإناث إلى فئات عمرية قد تكون تفصيلية أى أن يظهر عدد كل من النوعين فى فئات عمرية طول كل منها سنة واحدة ، غير أن الأكثر شيوعاً هو الفئات العمرية الخمسية أو العشرية ، ومن ناحية أخرى يوجد التقسيم إلى الفئات العمرية الأساسية أى الصغار والبالغون النشطون والمسنون :

- **الفئة الأولى** : تعرف أحياناً بالأطفال والمراهقين وهى تشمل السكان فى فئات العمر التى تمتد بين الميلاد حتى أقل من 15 عاماً .
- الفئة **الثانية** : فتضم السكان بين فئات العمر 15 – 64 عاماً (وفى أحيان قليلة حتى 48 عاماً فقط)
- وأما **الفئة الثالثة** : فتضم السكان فى فئات العمر 65 عاماً فأكثر (أو 60 عاماً فأكثر فى حالة انتهاء الفئة الوسطى عند 59 عاماً).

- ولما كان السكان فى فئة العمر 15 – 64 عاماً يشكلون السكان المنتجين ومن هم فى سن العمل ، فإن السكان فى الفئة الأصغر عمراً (أى الأقل من 15 عاماً) يطلق عليهم المعالمون الصغار، ويطلق على السكان فى فئة العمر 65 عاماً فأكثر، المعالمون الكبار، ومن الناحية النظرية فإن السكان فى فئات العمر 15- 64 عاماً يمثلون العائلين الذين يكفلون الفئتين الأصغر سناً الأكبر سناً.

ويمكن الخروج بكثير من التحليلات السكانية عن المجتمعات باختلاف المعدلات السابقة ففى الدول النامية عموماً يرتفع معدل الإعالة عن المجتمعات المتقدمة ، كما أن معدل التعمر يرتفع فى الدول المتقدمة عنه فى الدول النامية وذلك نتيجة لارتفاع ما يعرف بأمد الحياة أو توقع الحياة عند الميلاد فى المجتمعات المتقدمة لوجود أحوال صحية واقتصادية أفضل مما يتوفر فى مجتمعات الدول النامية.

2- أهميه دراسة التركيب العمرى للسكان

و لا تقل دراسة التركيب العمري للسكان أهمية عن دراسة التركيب النوعي ، ويعد التركيب العمري للسكان من أهم المؤشرات الديموغرافية للدلالة على قوة السكان الانتاجية ودرجة حيوتهم ومساهمتهم في العمالة ، فهو يلقي الضوء على معدلات المواليد والوفيات ، وبهذا فأن للتركيب العمري أهمية في دراسة التغيرات التي تطرأ على اتجاه الوفيات ، لأن هذه المعدلات لا تكون بنسبة واحدة في كل فئة من فئات العمر .

يتأثر التركيب العمري أيضا إضافة إلى معدلات المواليد والوفيات بحركة الهجرة وبدرجات متفاوتة تبعا لعوامل الجذب والطرد لذلك المجتمع سلبا أو ايجابا ، ولدراسة التركيب العمري أهمية كبيرة في التخطيط العسكري والتعبئة والتخطيط التربوي والسياسات السكانية والتخطيط لها .

تعد مصر أكثر الدول تعدادًا في الشرق الأوسط ، وتتباين كثافة السكان في مصر من مكان لآخر تبعًا للمناخ ومدى مناسبة الظروف لممارسة

الأنشطة الاقتصادية وبالذات الزراعة ، من تربة وتوافر مياه الري لذا ترتفع كثافة السكان في الأجزاء الوسطى والجنوبية من دلتا النيل بشكل كبير ، بحكم طبيعة الموقع وخصوبة التربة وتوافر عوامل الزراعة الجيدة وتعدد المراكز الحضرية ، ينطبق ذلك على محافظات القليوبية والمنوفية والغربية على وجه الخصوص ، وتقل كثافة السكان بشكل ملحوظ بالاتجاه صوب أطراف دلتا النيل شرقًا أو غربًا ، لتغير خصائص التربة كما في محافظتي الشرقية والبحيرة ، أو ناحية الشمال (محافظة كفر الشيخ)، نظرًا لارتفاع نسبة الأملاح الذائبة في التربة ، لاحظ نسبة السكان في سن العمل (44٪ في مصر) إلي نسبة السكان في سن التعليم في المجموعة الأولى ، بالمقارنة بنفس النسبة في المجموعة الثانية أدناه .

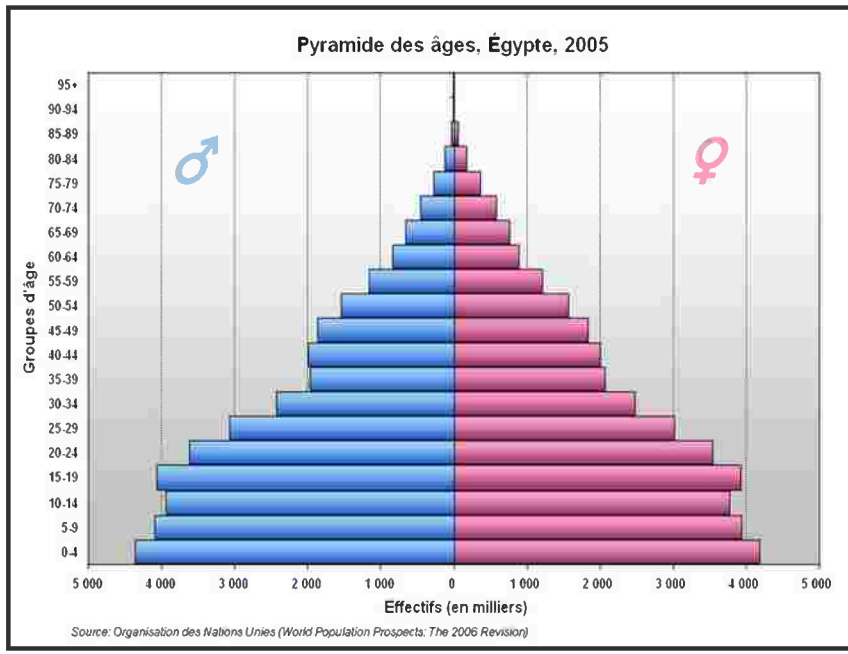

شكل (1) الهرم السكاني لجمهورية مصر العربية عام 2005.

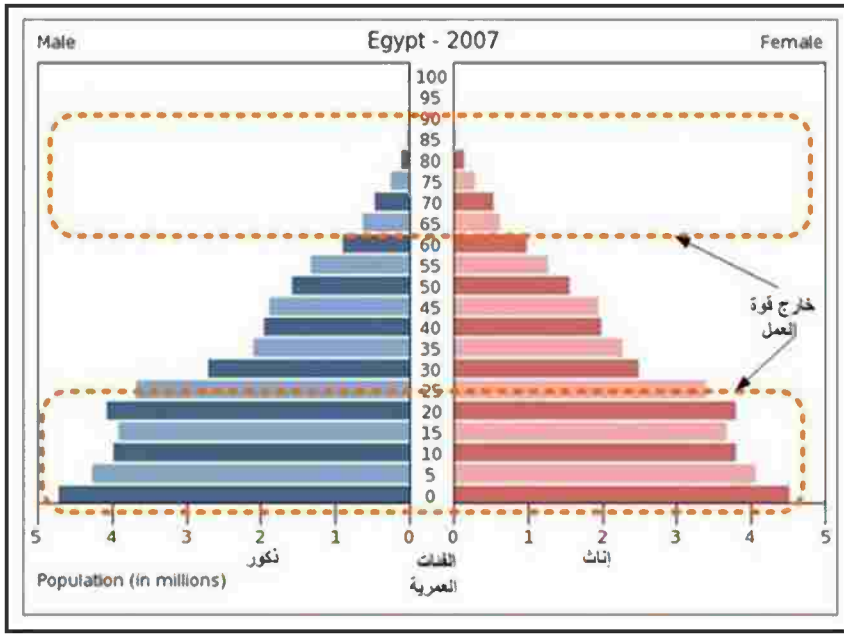

شكل (2) الهرم السكاني لجمهورية مصر العربية عام 2007.

ثانياً : التركيب النوعي للسكان *Sex Structure*

تتكون أي مجموعة سكانية من ذكور وإناث وتحسب النسبة بينهما على أساس معرفة عدد الذكور لكل (100) أنثى ، وهذه النسبة يطلق عليها نسبة النوع أو نسبة الجنس ، ولهذه النسبة أهمية باعتبارها تؤثر في معدلات المواليد والوفيات والهجرة والتركيب الاقتصادي للسكان بما يشمله من العمالة وتركيبها المهني وتكون نسبة النوع في الغالب متوازنة وذلك بتقارب عدد الذكور مع عدد الإناث ولاسيما في المجتمعات التي تعيش حياة طبيعية ويختل هذا التوازن بارتفاع الوفيات في أحد الجنسين دون الآخر والهجرة من مكان إلى لآخر.

تتأثر نسبة النوع في المجتمعات زيادة أو نقصانا ببعض العوامل والتي أهمها

أ. الهجرة الوافدة أو المغادرة لكل من الذكور أو الإناث .

ب. تباين معدل الوفيات بالنسبة لكلا النوعين في الأعمار المختلفة .

ج. الاخطاء في البيانات التي يشملها التعداد مثل النقص في تسجيل عدد الإناث .

د. الحروب التي تؤدي إلى زيادة كبيرة في وفيات الذكور .

والهجرة والحرب هما أهم عاملين في إيجاد الفروق غير الطبيعية بين عدد الذكور والإناث فالنسبة العادية تنشأ من مجرد الوفيات في فئات السن المختلفة ومقدار تعرض كل من الجنسين لإخطار الوفاة ، أما الهجرة فمعناها خروج عدد كبير من جنس واحد في الغالب أو على الأقل مجموعة يكون فيها هذا الجنس ، وهو الذكور بنسبة كبيرة إلى بلد آخر .

أن نسبة النوع عادة ما تتراوح بين (100- 105) ذكور لكل مائة أنثى وذلك في معظم المجتمعات المغلقة ، أي التي لا أثر يذكر فيها للهجرة الخارجية ، وأن أي تغير في نسبة النوع يعطي مؤشرا إلى أن هناك ظروفا عديدة تقف وراء هذا التغير بتأثير عامل أو أكثر من العوامل السابق الذكر .

1- أهرام السكان Population Pyramids

يعد الهرم السكاني افضل وسيلة لدراسة التركيب النوعي العمري للسكان فهو أسهل أنواع التمثيل البياني فهما وتحليلا لدراسة تباين هذا التركيب بين المجتمعات السكانية وفي المجتمع الواحد زمانيا ومكانيا حيث يعكس الهرم السكاني لأية دولة أو لأي جزء منها الوضع الديموغرافي لها .

يمكن عمل أشكال بيانية توضح كلا من التركيب النوعى والعمرى معاً وهى التى تعرف بأهرام السكان ، ويمكن أن توضح أهرام السكان إما الأعداد المطلقة أو الفعلية للسكان أو أن تعتمد على النسب المئوية للسكان فى الفئات العمرية المختلفة ، والأرقام النسبية أفضل نظراً لسهولة مقارنة الأهرام السكانية لمجتمعات مختلفة من حيث الحجم السكانى إذا اتبعت هذه الطريقة.

ويرتكز هرم السكان على قاعدة يوضح عليها غالباً مقياس الهرم سواء بالأرقام المطلقة أو النسب ، وتمثل هذه القاعدة أدنى الفئات العمرية المستخدمة ثم تعلوها مختلف الفئات التى قد تكون الفواصل بينهما خمسة أعوام أو عشرة أعوام

، وإن كان ثمة أهرام تكون الفئة فيها مفصلة وطولها عام واحد وتعرف بأهرام آحاد السن.

وتقسم قاعدة الهرم فى منتصفها حيث يوجد صفر التدريج إلى قسمين وعادة ما يكون الذكور فى يمين الهرم والإناث فى يساره وذلك لتسهيل المقارنات بين الأهرام المختلفة.

هذا ويمكن فى بعض الأحيان عمل أهرام مقارنة من أنواع مختلفة حيث يمكن عمل هرمين متداخلين لمجتمع واحد فى تاريخين مختلفين لمعرفة ما طرأ من تطور على التركيب النوعى لسكان هذا المجتمع خلال الفترة بين التاريخين ، كما يمكن عمل أهرام مركبة أو متداخلة للمقارنة بين مجتمعين فى تاريخ واحد.

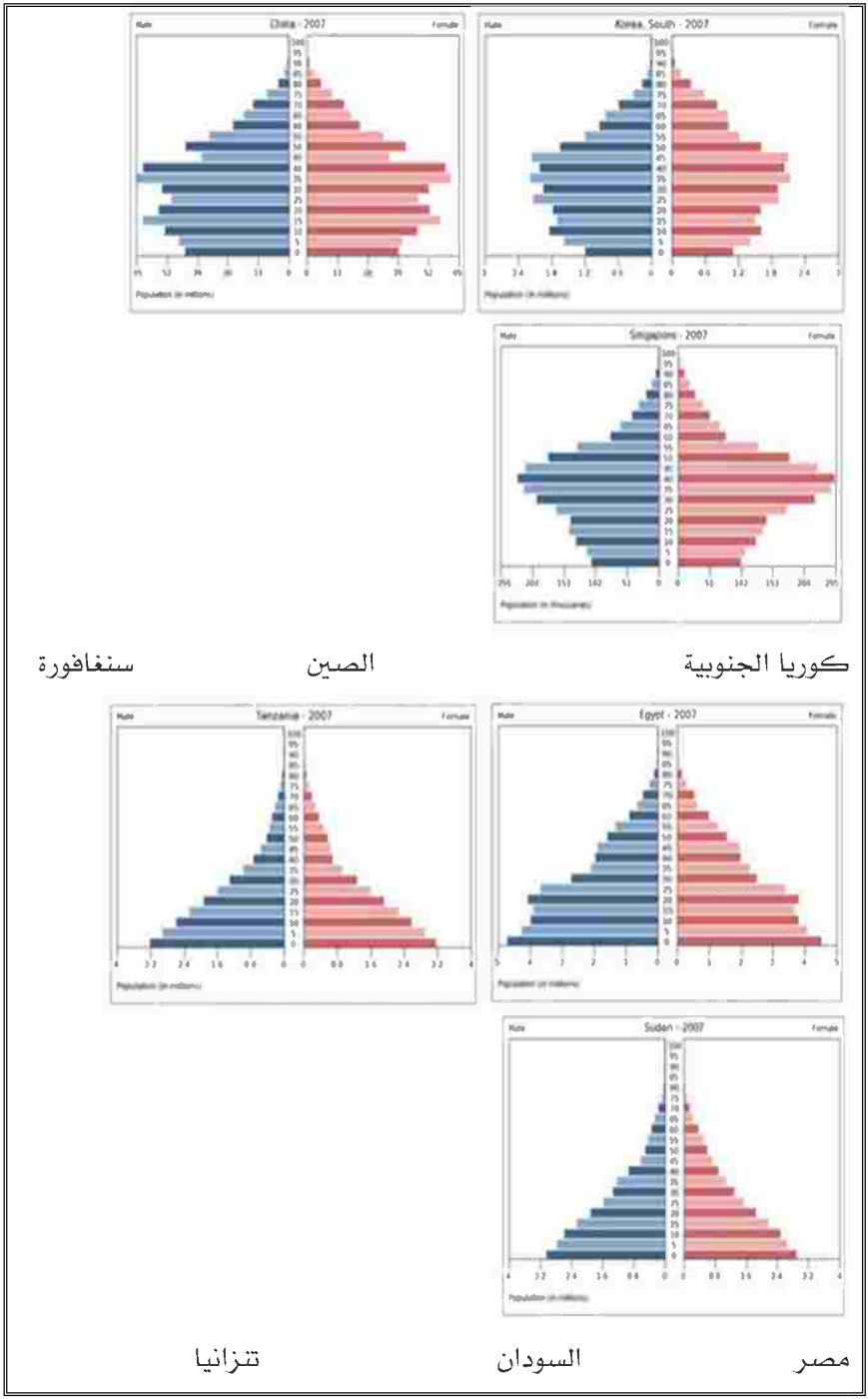

شكل (3) يوضح الأهرامات السكانية لبعض دول العالم عام 2007.

ويمكن أن يوضح الهرم السكانى كثيراً من الأحداث التى مرت بالمجتمع الذى يمثله ، وعلى الباحث أن يجد تفسيراً لذلك من خلال ما حدث فى المجتمع من تطور تاريخى سواء فى النواحى الاجتماعية أو الاقتصادية أو العسكرية ، وبصفة عامة فإن التغيرات فى الهرم السكانى تكون محصلة لما يلى:

أ- تغيرات ناتجة عن عوامل حيوية أو اجتماعية كالمواليد والوفيات والهجرة ، فحدوث ارتفاع مفاجئ سواء بالنسبة لمعدلات المواليد أو الوفيات وكذلك حدوث هجرة مفاجئة لفئة عمرية معينة أو ارتفاع لمعدلات الوفيات فى تلك الفئة ، يظهر أثره فى الهرم السكانى.

ب- تغيرات طارئة وفجائية كالحروب والكوارث الطبيعية كالجفاف أو انتشار الأوبئة والمجاعات.

ت- الأخطاء الناتجة عن عدم الدقة فى إعطاء بيانات العمر أو عدم التبليغ وشمول العد لأفراد فى فئة عمرية معينة.

يتضح من المقارنة بين الأهرامات السكانية للدول التي تنمو اقتصادياً بسرعة كبيرة في الصف الأول (كوريا ، الصين، سنغافورة) والدول الغير المتأخرة في النمو في الصف الثاني (مصر، السودان، تنزانيا)، أتساع قاعدة الهرم السكاني في المجموعة الثانية، وبالتالي زيادة نسبة السكان خارج سن العمل ، وبالتالي زيادة نسبة الإعالة إلي حدها الأقصى ، مما يدعونا إلي استنتاج أن مستقبل مصر بائس في حالة عدم تبنى سياسة قومية لتحديد النسل ، كما هو الحال في الصين والهند، أو على الأقل بتبني سياسات جذرية لتنظيم الأسرة كما حدث في إيران وتونس بنجاح .

وتمثل الأهرام السكانية للدول النامية اتساعاً فى القاعدة نظراً لارتفاع معدلات المواليد ثم تأخذ درجات الهرم فى التقلص كلما اتجهنا إلى الأعمار الكبيرة حتى تصبح قمة الهرم مدببة فى أعلاه ، أما الدول التى تنخفض فيها

معدلات المواليد وترتفع فيها نسبة المسنين فإنها تمتاز بقاعدة ضيقة نوعاً وبقمة عريضة نسبياً وغير مدببة.

هناك عوامل عديدة تؤثر في شكل الهرم منها معدلات المواليد والوفيات والهجرة والحروب ، والأمراض والأوبئة والسياسات السكانية التي تتبعها الدول ومن الحقائق الهامة التي يمكن ادراكها في الحديث عن الاهرام السكانية أن السكان في أي مجتمع يتغيرون باستمرار حيث تتغير نسب الفئات العمرية والنوعية بفعل هذه العوامل ، وبهذا فأن الهرم السكاني يعبر عن التركيب النوعي العمري للسكان في لحظة زمنية معينة هي تاريخ أجراء التعداد الذي رسم الهرم على أساس بياناته ، فهو صورة تاريخ ديمواغرافي لمجتمع ما ، أي نتيجة مائة عام من المواليد والوفيات والهجرة .

2- قياس دقة بيانات العمر :

تعد بيانات العمر كما أوردتها تعدادات السكان المصدر الرئيس لدراسة التركيب العمري ، وهذه البيانات تكون في العادة دقيقة في معظم الدول المتقدمة ، لكنها تخلو من الدقة ولا تمثل الحقيقة في الدول النامية ، وهذا ناتج عن بعض العوامل ، أهمها :

أ- جاذبية بعض الأرقام في ذكر الأعمار مثل الأرقام الزوجية أو المنتهية بالصفر أو الخمسة في الغالب ، وكذلك محاولة التقريب في الأعمار ، ويؤدي ذلك إلى ما يعرف بالتراكم في فئة عمرية معينة او تضخمها أكثر من الواقع بالمقارنة مع الفئات السابقة لها أو اللاحقة بها

ب- أن هناك سببا نفسيا يكاد يكون عالميا ، وهو أن كثيرا من الإناث الشابات يملن إلى الإدلاء بأعمار تقل عن الحقيقة ، ولذلك فأن اعدادهن قد تكون اقل من الواقع في بعض فئات العمر الوسطى .

ت- هناك ميل إلى عدم ذكر الأطفال الرضع في التعدادات ، وهذا يؤدي الى نقص واضح في فئة السن اقل من سنة أو اقل من خمس سنوات ، ويبدو ذلك إذا ما

قورن عدد المواليد خلال سنة بالذين سجلهم التعداد في فئة السن أقل من سنة ، مع الأخذ في الاعتبار عامل الوفاة بالنسبة لهم واعتباره العامل الرئيس الذي يؤثر في عددهم هناك عدة طرق احصائية للتأكد من دقة البيانات الخاصة بالسن .

ويتم حساب المتوسط القياسي لدقة الأعمار بطريقة سكرتارية الأمم المتحدة على النحو الآتي :

أ- تحليل نسب النوع :

- استخراج نسبة النوع حسب الفئات العمرية .
- حساب الفروقات المتتالية لنسبة النوع بين كل فئة عمرية والتي تليها .
- حساب مجموع الفروق المتتالية لنسبة النوع بغض النظر عن العلامة الموجبة أو السالبة وتقسم على عدد الفئات العمرية لاستخراج متوسط الفروقات المتتالية لنسبة النوع .

ب- تحليل نسب العمر للذكور أو الآناث :

- قسمة عدد السكان لكل من الفئات العمرية على متوسط عدد السكان في الفئة السابقة واللاحقة وتضرب النتيجة في (100) لاستخراج نسبة العمر ولكل الفئات العمرية ، للذكور والإناث .
- استخراج انحراف نسبة النوع لكل فئة عمرية للذكور والإناث عن (100) .
- حساب مجموع الانحرافات بغض النظر عن العلامة موجبة أم سالبة ، ولكلا الجنسين ويقسم المجموع على عدد الفئات العمرية لاستخراج متوسط الانحرافات لكلا الجنسين .

ج- يتم حساب المتوسط القياسي لدقة الاعمار :

ويحسب علي النحو التالي (د . ع) = متوسط فروقات نسبة النوع ×3 + (متوسط الانحرافات للذكور + متوسط الانحرافات للإناث) ويعطي المتوسط القياسي لدقة الاعمار المحسوب بهذه الطريقة فكرة عن درجة حجم الخطأ في ذكر الأعمار بالتعداد ، وكلما ارتفع هذا المقياس كان الخطأ في ذكر الأعمار

كبيرا ، مما يدل على ضعف دقة البيانات ، لذلك فهو مقياس نسبي ، ويستخدم عادة لمتابعة التقدم في صحة البيانات على مر الزمن ، أو المقارنة بين المناطق المختلفة .

وقد وضعت بعض التحديدات للمتوسط القياسي لدقة الأعمار وفقا لطريقة الأمم المتحدة والتي تشير إلى أنه لا يتجاوز (10) في الدول المتقدمة مثل السويد ويتراوح بين (30- 50) في الدول النامية وعلى النحو الآتي :

- بيانات جيدة ، إذا كان المتوسط القياسي اقل من (20) .
- بيانات مقبولة ، إذا كان المتوسط القياسي بين (20- 40) .
- بيانات يشوبها الخطأ ، إذا كان المتوسط القياسي أكثر من 40

3- الفئات العمرية العريضة :

تلجأ الدراسات السكانية التي تتناول دراسة التركيب العمري للسكان إلى تصنيفهم لثلاث فئات عمرية عريضة وهي :

أ.فئة صغار السن (اقل من 15 سنة) :

وتتصف بأنها فئة مستهلكة غير منتجة في الغالب ، وأن افرادها لم يدخلوا سوق العمل بعد ، وتتباين نسبة هذه الفئة العمرية بين الدول النامية والدول المتقدمة حيث أن نسبة هذه الفئة في الدول النامية أعلى منها في الدول المتقدمة .

تؤدي الظروف الاقتصادية والاجتماعية إلى دخول بعض الأشخاص من هذه الفئة العمرية في قوة العمل وفي وقت مبكر ، وخاصة بالنسبة لسكان الريف ، إضافة الى ذلك فأن بعض سكان المدن ضمن هذه الفئة العمرية يزاولون العمل مضطرين لغرض مساعدة اسرهم لصعوبة الظروف الاقتصادية .

على الرغم من أن هذه الفئة لم يكن مسموحا لها ان تشكل قوة عمل في الوظائف الحكومية حسب قوانين العمل ، إلا أنها لم تضع حدا لممارسة صغار السن العمل ممن هم دون الحد المسموح به ، إذ أن هذه الحدود تحكمها الكثير من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وحتى الظروف الطبيعية ، تعد

هذه الفئة من اكثر الفئات العمرية تأثرا بعاملي المواليد والوفيات لأن الوفيات ترتفع بين صغار السن وبخاصة في الأعمار المبكرة .

ويبدو أن رغبة سكان الريف في انجاب الأطفال لغرض المساعدة في العمل الزراعي ، إضافة إلى الزواج المبكر وقلة الاهتمام بتحديد النسل أدى إلى ارتفاع نسبة هذه الفئة العمرية في الريف ، إضافة إلى ما يمثله زيادة عدد الأولاد من قوة ومكانة اجتماعية للعائلة في المجتمع الريفي ، أما بالنسبة لسكان الحضر فأن انخفاض نسبة هذه الفئة العمرية يعود إلى تأخير سن الزواج بسبب صعوبة الظروف الاقتصادية والتعليم وخاصة للإناث وإتباع سياسة تنظيم الأسرة

ب. فئة متوسطي الأعمار (15- 64سنة) :

تمثل فئة متوسطي العمر أساس القوة البشرية في المجتمع والدعامة الأساسية في بناء الاقتصاد الوطني له ، فهي تتحمل مهمة العمل والدفاع عن الوطن وتكمن فيها خصوبة المجتمع ، يختلف الوضع في توزيع متوسطي الأعمار عن توزيع صغار السن ، وذلك لعدة اعتبارات أهمها أن العوامل التي تؤدي إلى زيادة نسبة الصغار ليست هي العوامل المؤثرة في زيادة متوسطي السن ، بل قد يكون العكس صحيحا ، فإذا كان انخفاض الوفيات هو العامل الرئيس المؤثر في زيادة نسبة صغار السن ، فليس الوضع كذلك بالنسبة لمتوسطي السن الذين يعتبرون اقل تأثرا بانخفاض الوفاة ، بل أن العامل الرئيسي لتزايدهم هو عامل الهجرة ، حيث يعتبر متوسطو السن بالدرجة الاولى أكثر السكان هجرة ، وهم لذلك يزيدون في المدن دائما على الفئات الأخرى .

ج. فئة كبار السن (65سنة فأكثر) :

وهي فئة غير منتجة وتتضمن عادة اعدادا كبيرة من الإناث والأرامل خاصة ، وتتأثر بشكل أساس بعامل الوفاة إلا أنها تعد انعكاسا لظروف الخصوبة والوفيات في المجتمع ذلك لأن نسبتها تقل بتزايد نسبة صغار السن ويبدو ذلك واضحا من خلال مقارنة هذه الفئة في المجتمعات النامية بمثيلتها في المجتمعات

المتقدمة ، حيث ترتفع أعداد كبار السن في المجتمعات المتقدمة في حين تنخفض في المجتمعات النامية نتيجة للتباين بين معدلات الوفيات من كبار السن في كلا المجتمعين في الوقت نفسه ، فأن نسبة هذه الفئة تنخفض في المجتمعات النامية مقابل ارتفاعها في المجتمعات المتقدمة بسبب ارتفاع نسبة صغار السن في الأولى على حساب نسبة كبار السن فيها على العكس تماما من الثانية ، كما أن نسبة هذه الفئة تتأثر هي والفئة الاولى بالهجرة الانتقائية الوافدة أو المغادرة في المجتمع .

4- العمر الوسيط (*) :

يعد العمر الوسيط من المؤشرات المهمة التى تعطى صورة واضحة ومباشرة عن التركيب العمرى للمجتمع السكانى ، فكلما انخفض العمر الوسيط للسكان كلما دل ذلك على ارتفاع الخصوبة ونسبة الصغار فى المجتمع والعكس هو الصحيح ، وقد يكون ارتفاعه فى المناطق المتخلفة سبباً لارتفاع الوفيات وليس من انخفاض الخصوبة ، حيث تكون معدلات الوفيات مرتفعة عند صغار السن ، وبالتالى تقل نسبتهم عن جملة السكان ويرتفع العمر الوسيط .

كما يعد العمر الوسيط من المؤشرات الإحصائية التي تفرق بين الشعوب الفتية (الشابة) والشعوب المعمرة(المسنة) فالعمر الوسيط هو العمر الذي يقسم السكان إلى مجموعتين متساويتين أحداهما اقل منه والثانية أكبر منه وهو بهذا يتفق مع نقطة (50٪) من التوزيع ، ولهذا فحجمه يعتمد على موقعه في التوزيع وليس

---

* طريقة حساب العمر الوسيط من فئات العمر تكون بواسطة المعادلة التالية :

$$س = د + \left(\frac{(ك / 2) - ع}{م}\right) \times أ$$ حيث أن :

س : العمر الوسيط . د : الحد الأدنى للفئة الوسيطية .
ك : عدد التكرارات ويعادل مجموع السكان . ع : مجموع التكرارات الصاعدة التي تسبق فئة الوسيط .
م : تكرار الفئة الوسيطية الأصلي . أ : طول الفئة .
المصدر : محمد محمود السرياني " العمر الوسيط لسكان المملكة العربية السعودية حسب تعداد 1394 هـ (1974م) " ، مجلة الدارة ، العدد الأول ، السنة (15) ، دارة الملك عبد العزيز ، المملكة العربية السعودية ، 1989 ، ص 30 .

على قيمته كالوسط الحسابي الذي تدخل في حسابه جميع القيم ، كما أن مدى العمر الوسيط يتراوح في العادة بين (14- 38) سنة وقد حدد المختصون في جغرافية السكان حدود الفتوة على النحو الآتي :

- اقل من (20 سنة) شعوب فتية .
- (20- 29 سنة) شعوب متوسطة الفتوة (بين الفتية والمعمرة) .
- (30 سنة فأكثر) شعوب معمرة .

ترتبط فتوة الشعوب أساسا بالتركيب العمري للسكان الذي يرتبط بدوره صعودا أو هبوطا بمعدلات المواليد ، حيث تتناسب قيمة العمر الوسيط تناسبا عكسيا مع معدل المواليد فكلما ارتفعت معدلات المواليد في المجتمعات كان مؤشرا لفتوتها وعلى العكس من ذلك كلما قلت معدلات المواليد ارتفع العمر الوسيط ودخلت الشعوب في مجموعة الدول المعمرة .

بالإضافة إلى انخفاض معدلات الخصوبة و غياب الشباب بتأثير الهجرة ، و بالتالى ارتفاع نسبة صغار السن ، مما يؤدى إلى تناقص المتوسطات العمرية فى الفئات السكانية ، وبالتالى تناقص العمر الوسيط ، و أهم ما يلاحظ هو التباين البسيط في متوسط الأعمار بين الذكور و الإناث في معظم الدول علي حد سواء ، و التفاوت في العمر الوسيط للسكان يعد محدوداً و إن أرتفع بعض الشيئ في بعض الدول ، كما يتضح ظاهرة الهبوط و التناقص في العمر الوسيط و هي سمة تتميز بها جميع شياخات المدينة ، ويفسر هذا إلى اختلاف الخصوبة بها ، حيث يتناسب العمر الوسيط عكسياً مع الخصوبة ، فكلما ارتفع مستوى الخصوبة كلما زادت نسبة السكان في قاعدة الهرم السكاني وينخفض بذلك العمر الوسيط و العكس هو الصحيح.

5- حجم الأسرة Family Size

لحجم الأسرة الذى يقصد به عدد أفرادها أثر كبير فى فهم الجوانب الاجتماعية للسكان، وكلما كان حجم الأسرة كبيراً كان معنى ذلك ارتفاع

عبء الإعالة ويقدر عدد أفراد الأسرة على أساس الآباء والأبناء الذين يعيشون تحت سقف واحد ، وعندما يتزوج الأبناء وينفصلون عن آبائهم أو أسرهم فإنهم يشكلون أسراً جديدة.

ولحجم الأسرة كثير من الدلالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وعادة ما تكون المجتمعات التى تعمل بالحرف الأولية كالزراعة والصيد مكونة من أسر ذات أحجام كبيرة ويصدق ذلك خاصة على مجتمعات الزراعة الكثيفة التى يكون لليد العاملة فيها أهمية فى الزراعة والإنتاج ، بينما قد تكون الأسرة فى المجتمعات المتطورة التى تشكل الصناعة ركيزة أساسية بها ويعيش جزء كبير من سكانها فى المدن من نوع الأسر ذات الأحجام الصغيرة وفى التعداد العام للسكان فى مصر عام 1986 كان متوسط حجم الأسرة فى مصر عموماً 4.9 فرداً ولكنها قد تنخفض إلى 4.4 فرداً فى محافظة القاهرة أو ترتفع إلى 5.5 فرداً فى محافظات كفر الشيخ والبحيرة وإلى 6.3 فرد فى محافظة الوادى الجديد.

ثالثاً : التركيب الاقتصادي للسكان

تعد دراسة التركيب الاقتصادي للسكان على جانب كبير من الأهمية ذلك لأنه مؤشر يوضح السمات البنية للمدينة إضافة إلى إنه عامل رئيسي يؤثر في نمو المدينة وامتداد رقعتها المبنية ، وتأثيره على مشروعات التنمية الاقتصادية والخدمات بأنواعها المختلفة ، كما يوضح التركيب الاقتصادي للسكان حجم العمالة وخصائصها ، ومعدلات النشاط الاقتصادي واتجاهها في المستقبل ، ومعدلات البطالة واتجاهها ، ومدى مساهمة الإناث في قوة العمل ، كما أنه يعكس التركيب الوظيفي للمدينة ونمط استخدام الأرض بها .

يمكن من خلال دراسة التركيب الاقتصادي Economic Composition، تحديد ملامح النشاط الاقتصادي وأهمية عناصره وارتباطها بظروف البيئة الجغرافية ، ويمكن كذلك تحديد نسبة العمالة، وحجمها،

وأهميتها ، وخصائصها المتعددة ، ومعرفة معدلات البطالة ، وتوزيعها حسب العمر، والنوع، والمهنة، كما تُسهم دراسة التركيب الاقتصادي في تحديد القوى العاملة في المستقبل اعتمادا على اتجاه معدلات التغير في نمو السكان وخصائصهم الاجتماعية وإسهام الإناث في القوى العاملة .

وتعتمد دراسة التركيب الاقتصادي للسكان على البيانات التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، وقد تطلب استغلالها التمييز بين عنصرين هما القوة البشرية والقوة العاملة ، والمقصود بالقوة البشرية مجموع الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين (15 – 64 سنة) وهم الذين أدرجهم التعداد ضمن الأفراد القادرين على العمل [1] والأفراد غير القادرين على العمل [2] ، كما أن الحد الأدنى للسن الذي يعتبر فيه السكان ذوي نشاط اقتصادي هو ست سنوات ، ويطلق على هذه الفئة الأفراد الداخلون في قوة العمل [3] ، فيمكن من خلال هذه الدراسة تحديد خصائص النشاط الاقتصادي ، وأهمية عناصره وارتباطها بظروف البيئة الجغرافية .

كما أن دراسة التركيب الاقتصادي تسهم مباشرة في تحديد حجم القوى العاملة في المستقبل اعتمادا على اتجاه معدلات التغير في نمو السكان وخصائصهم الاجتماعية وإسهام الإناث في القوى العاملة والمستوى التعليمي للسكان ،

---

(1) الأفراد القادرون على العمل " هم الأفراد الذين يعملون فعلاً والمتعطلون الذين كانوا يعملون سابقاً ثم انقطعوا عن العمل ، بالإضافة إلى الأفراد الذين لم يسبق لهم العمل والباحثين عنه ".

(2) الأمم المتحدة ، العوامل الديموغرافية والقوى البشرية ، التقرير الأول " الأنماط العمرية والنوعية للمساهمة في النشاط الاقتصادي "، ترجمة المركز الديموغرافي ، القاهرة ، 1967 ، ص 6

(3) تنقسم القوة البشرية في أي مجتمع إلى الأفراد الذين يسهمون في أي عمل يتصل بالإنتاج أو الخدمات سواء بأجر أو بدون أجر ، كما يشمل المتعطلين القادرين على العمل ولا يجدونه ، وهم السكان فوق السادسة حتى الخامسة والستين.

والشق الثاني : الذي تشمله القوة البشرية هو الأفراد الخارجون عن قوة العمل وهم الذين يقومون بالأعمال التي لا تسهم في إنتاج السلع والخدمات مثل ربات البيوت والطلبة والعجزة والمحالين إلى المعاش والأطفال دون السادسة والشيوخ فوق الخامسة والستين

وتركيبهم النوعي والعمري ، أن التركيب الاقتصادي للمجتمع أساس لازم لوضع خطط المستقبل سواء في مشروعات التنمية الاقتصادية أو في مجالات الخدمات العامة ، ولمعرفة هذا التركيب يتطلب الأمر معرفة السكان ذوي النشاط الاقتصادي ، وهم الأفراد الذين يشتركون في تقديم العمل لإنتاج السلع والخدمات ويشمل القادرين على العمل والباحثين عنه خلال فترة زمنية معينة ، ويطلق عليهم القوى العاملة أو السكان العاملون وتتراوح أعمارهم بين (15- 64 سنة) في الغالب

تعد القوى العاملة أهم فئات المجتمع على الاطلاق فهم يقدمون نتاج عملهم لهذا المجتمع من ناحية ، ويحملون لواء الدفاع عنه من ناحية أخرى ، وتعمل الدول على احصاء القوى العاملة فيها ودراسة تراكيبهم والسعي لتحسين كفاءتهم الإنتاجية بهدف رفع المستوى المعاشي لشعوبها ، وبالتالي بناء المجتمع بشكل أفضل

وحددت منظمة العمل الدولية (ILO) سنة 1959 مفهوم القوى العاملة بأنه يتمثل بالأشخاص المشتغلين بأي نشاط اقتصادي والذين هم في سن معينة من العمر (سن العمل) ويشمل فئات السكان الآتية :

- الأشخاص المشتغلون بأجر وبفائدة خلال فترة زمنية معينة والمتعطلون عن العمل بصورة مؤقتة لأي سبب طاريء ومشروع مثل المرض والإضراب
- أصحاب العمل والعمال الذين يعملون لحسابهم الخاص .
- العمال الذين يعملون مع عوائلهم بلا أجر في مختلف القطاعات الاقتصادية .
- هناك اختلاف بين مفهومي القوى العاملة والسكان في سن العمل وذلك لأن كثيرين ممن هم في سن العمل لا يعدون ضمن القوى العاملة كالمقعدين ومعظم ربات البيوت والطلبة وغيرهم .
- في حين أن كثيرين ممن هم ليسوا في سن العمل لكنهم يعملون ويعدون ضمن القوى العاملة كبعض صغار السن وبعض المسنين الذين تجاوزوا سن العمل وما زالوا يعملون.

لغرض التعرف على مدى اسهام السكان في النشاط الاقتصادي في أي مجتمع تعتمد عدة مقاييس :

1. معدل الإعالة :

يعد معدل الإعالة نتاجاً للتركيب العمري والنوعي ، كما تتخذ نسبة الإعالة مؤشراً إحصائياً لمعرفة العبء الاقتصادي الذي تتحمله الفئة المنتجة في المجتمع لوجود فئات أخرى غير منتجة ، وتتفق معظم الدراسات السكانية على اعتبار أن من تقل سنهم عن الخامسة عشرة "معولين صغار" ومن تزيد أعمارهم على الستين " معولين الكبار أو المسنين " أما قطاع السكان الباقي الذي يتراوح عمر أفراده بين (15- 59 سنة) فيمثلون القطاع النشيط اقتصادياً من السكان والذي يقع عليه عبء إعالة المجتمع [1] .

وترتفع نسبة الإعالة في الدول النامية وتقل في الدول المتقدمة مما يعطي مؤشرا على العبء الكبير الذي تتحمله فئة الشباب والقادرون على العمل لإعالة فئتي صغار السن والمسنين.

ويمكن القول أن نسبة الإعالة السابقة التي تحسب على أساس الفئات العمرية عموما ، وهي في الواقع نسبة خام لأنها تعتبر جميع السكان ممن هم بسن (15- 64) سنة منتجين ومن عداهم مستهلكين ذلك لأن قوة العمل تشمل الأفراد الذين يسهمون فعلا في إنتاج السلع والخدمات من الفئات العمرية المختلفة من الذكور والإناث ، أما السكان الخارجون عن قوة العمل فهم الذين لا يسهمون في هذا الإنتاج ، وبالتالي فهم معالون بواسطة الأفراد الداخلين في هذه القوة ، لذا

---

[1] – إعالة الصغار = (عدد السكان أقل من 15 سنة ÷ جملة السكان في المدى العمري 15 – 60 سنة) × 100

- إعالة الكبار = (عدد السكان أكبر من 65 سنة ÷ جملة السكان في المدى العمري 15 – 60 سنة) × 100

- الإعالة الإجمالية = (عدد السكان المعولين لكل السكان غير العاملين ÷ جملة السكان في المدى العمري 15 – 60 سنة) × 100

أعتمد المتخصصون علاقة رياضية تقوم على هذا الأساس لحساب نسبة الإعالة الحقيقية .

وتتأثر نسبة الإعالة الحقيقية بعدد المتعلمين ومعدل الزواج وسن التعليم والزواج في المجتمع وما يترتب على ذلك من زيادة في عدد المعالين وفي الرعاية الصحية والاجتماعية والإسكانية المقدمة لهم .

2. معدل النشاط الاقتصادي الخام :

يمثل معدل النشاط الاقتصادي الخام النسبة المئوية للسكان النشطين اقتصاديا إلى جملة السكان ، وهذه النسبة توضح العلاقة بين حجم السكان الكلي وبين السكان الذين يقومون بالعمل الذي تعتمد عليه الحياة الاقتصادية في المجتمع ، وهو من أسهل المقاييس لمقارنة مدى أسهام السكان في النشاط الاقتصادي .

تعد معدلات النشاط الاقتصادي الخام من أبسط المقاييس الديموغرافية لمقارنة مدى إسهام السكان في النشاط الاقتصادي ويقصد به النسبة المئوية للسكان ذوي النشاط الاقتصادي إلى جملة السكان في جميع الأعمار[1] .

3 - معدلات النشاط الاقتصادي العام

يقصد به نسبة السكان ذوي النشاط الاقتصادي في سن العمل إلى جملة السكان في سن العمل ، وتحسب هذه النسبة لكل مائة من السكان ، وهو يختلف عن المعدل الخام في المقام حيث يتم استبعاد الصغار (دون الست سنوات) وإذا ما تم حسابه للسكان (6 سنوات فأكثر) ، ويتم استبعاد (الصغار دون 15 سنة) إذا ما تم حسابه للسكان (15 سنة فأكثر) أي أن القيمة العددية للمقام تكون أقل منها في المعدل الخام ، ومن ثم يكون المدلول الرقمي للمعدل العام أكبر منه للمعدل الخام ، ويسمى هذا المعدل **(بمعدل النشاط الاقتصادي للسكان**

---

[1] معدل النشاط الاقتصادي الخام = (عدد السكان ذوي النشاط ÷ جملة السكان في جميع الأعمار) × 100

في سن العمل) ويمتاز هذا المعدل بأنه يستبعد أثر التركيب العمري وبصفة خاصة صغار السن عند حساب معدل النشاط الاقتصادي ، ولذلك نجد أن معدلات النشاط الاقتصادي العام أقل تبايناً من المعدلات الخام التي تتأثر بتباين الخصوبة .

4. معدلات النشاط الاقتصادي العمري النوعي :

يعد التركيب العمري للسكان أهم عامل في تحديد معدلات النشاط الاقتصادي ، ويختلف الإسهام في النشاط الاقتصادي من فئة عمرية إلى أخرى ، ويقل جدا عدد الذين يدخلون ضمن ذوي النشاط الاقتصادي من بين السكان تحت سن عشر سنوات ، ولكن يرتفع معدل الإسهام في هذا النشاط للبالغين وعلى وجه الخصوص في أوائل سن العشرين أو الخامسة والعشرين عندما يفرغ الشباب من مراحل التعليم ويصبح مؤهلا للدخول في قوة العمل في هذه السن ثم ما يلبث أن يهبط معدل النشاط عند بلوغ سن التقاعد.

ويعرف معدل النشاط الاقتصادي في فئة عمرية ، بأنه عبارة عن النسبة المئوية للأشخاص ذوي النشاط الاقتصادي في فئة عمرية معينة الى مجموع لفئة العمرية نفسها .

5. معدل النشاط الاقتصادي للذكور :

تتباين معدلات النشاط الاقتصادي تباينا واضحا حسب النوع ، إذ يشكل الذكور قوة العمل الرئيسة ، كما انها تختلف حسب الفئات العمرية ، ويظهر ذلك بوضوح إذ ينخفض معدل النشاط الاقتصادي في بعض الدول للذكور الذين تقل أعمارهم عن (15سنة) إلى (7.5٪) من الذكور في هذه الفئة العمرية ، وهذا يرجع إلى أن نسبة عالية في هذه الفئة هم من الطلاب ، وهذا هو انعكاس للتوسع في الخدمات التعليمية وتطبيق نظام مجانية التعليم ، إلا أن هذه النسبة سجلت ارتفاعا ملحوظا في الفئة العمرية (15- 44 سنة) لتصل إلى (81.3٪) في بعض الدول ، وذلك لأن أغلب الذكور ضمن هذه الفئة العمرية قد انهوا دراستهم وخدمتهم العسكرية ، وما تتطلبه هذه السن من تحمل مسؤولية بناء الأسرة .

6. معدلات النشاط الاقتصادي للإناث :

لا شك في أن الظروف الاجتماعية ما زالت تحد من اشتراك المرأة في النشاطات الاقتصادية ، إلا أن هناك اتجاها في العالم العربي نحو تزايد معدلات النشاط الاقتصادي للمرأة في الفئات العمرية المتوسطة والعليا ، ويدل هذا على أن هناك اتجاها للاستمرار في العمل حتى بعد الزواج ، ويعد هذا الاتجاه مؤشرا بخصوص عمالة المرأة العربية ، وقد تضطر المرأة أحيانا سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة إلى العمل للحصول على دخل إضافي يوفر لها المزيد من الحاجيات والكماليات ، إذ قد تسد نفقات اساسية من بينها وتحسن من مستواها المعاشي وتعين اسرتها ماليا خاصة إذا كانت الأسرة فقيرة.

ومما لاشك فيه أن الزواج يحفز الرجل على العمل إذ يجعله مسئولا عن عائلة ، في حين لا تجد هذه الظاهرة عند المرأة لأنها أقل تحملا لمثل هذه المسؤولية ، حيث أن غالبيتهن ينصرفن إلى العمل البيتي وتربية الأطفال ، خاصة عندما يكون عدد أطفال الأسرة كبيرا ، أما بالنسبة لمعدلات النشاط الاقتصادي بين المطلقات والأرامل فأنه أعلى منه عند المتزوجات ، فالطلاق والترمل دائما مصحوب بانخفاض في الدخل ، مما يدفع المرأة إلى الدخول في سوق العمل لتعويض الدخل المفقود بفقدان الزوج طالما لم يكن لديها دخل آخر ، مع ملاحظة أن ذلك يرتبط بمعدل وفيات الذكور ، فلو زادت الوفيات زاد الترمل ويزداد ذلك مع وجود الأطفال ، وتصبح إمكانية دخول المرأة في سوق العمل مرتبطة بفرص العمل المتاحة ، وهذا يتوقف بدوره على درجة تقدم الدولة .

رابعاً : أنماط التركيب الاقتصادي [1].

تعد دراسة التركيب الاقتصادي مكملة للقوة العاملة واختلافاتها العمرية والنوعية ، ولاشك أن اختلاف عوامل الجذب العمراني وانتقال العديد من الوظائف والخدمات ، فضلاً عن قيام أنماط جديدة من الوظائف والاستخدامات قد أدى إلى تعدد الأنشطة الاقتصادية ، أن التمويل والتأمينات والعقارات والخدمات ورجال الأعمال تتصدر الأنشطة الاقتصادية ، تليها خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية ، ثم التجارة والمطاعم والفنادق ، وهي أنشطة حضارية ، تتفق وطبيعة الوظائف التي يؤديها السكان ، كما يتضح أن هناك تجانساً بين نسب العاملين وهذه الأنشطة الرئيسة والتوزيع المكاني للوظائف المرتبطة بها ، وهي تمثل علاقة طردية بين نسب العاملين بالنشاط الاقتصادي في كل قطاع وحجم النشاط الاقتصادي في ذات القطاع .

تعد أنماط التركيب الاقتصادي مكملة في دراستها لتحليل حجم القوى العاملة واختلافاتها العمرية والنوعية ، ويقصد بالتركيب الاقتصادي للقوى العاملة تقسيمها إلى فئاتها الرئيسة الثلاث : النشاط الاقتصادي والمهنة والحالة العملية .

1. توزيع القوى العاملة بحسب النشاط الاقتصادي :

يعرف النشاط الاقتصادي بأنه المجال الذي يعمل فيه الفرد أو الأنشطة التي تمارسها المؤسسات أو الوحدات التي يعمل فيها الفرد ، أن توزيع السكان حسب نشاطهم الاقتصادي يبين عدد الأفراد العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية ويعكس اسهام كل نشاط أو قطاع ونسبته في التركيب الاقتصادي للقوى العاملة ، وبالتالي إمكانية الاستفادة من الموارد البشرية الفائضة في قطاع معين وإعادة توزيعها على القطاعات التي تشكو من ندرة في العمالة ، وقد حددت

---

[1] التركيب الاقتصادي هو النشاط الذي تمارسه المؤسسة أو المشروع ، أو هو المجال الذي يعمل فيه الفرد ، والمهنة هي نمط العمل الذي يزاوله الفرد ، أما الحالة العملية فهي حالة الفرد في العمل .

الأمم المتحدة مكتب العمل الدولي (I.L.O) أنواع هذا النشاط في تصنيف خاص يسمى التصنيف الصناعي القياسي الدولي (International Standard Industrial Classification) ويتضمن هذا التصنيف تسع مجموعات للنشاط الاقتصادي .

هناك تصنيف آخر وضعته منظمة العمل الدولية ، ويشار إلى أن هذا التصنيف قد قدمه (Colin Clark) ، وهو يختزل النشاطات الاقتصادية التسع السابقة الذكر إلى ثلاث مجموعات رئيسة هي كالآتي :

- مجموعة الفعاليات الأولى وتشمل الزراعة والغابات والصيد .
- مجموعة الفعاليات الثانية وتشمل الصناعة والتعدين ، والبناء ، والكهرباء والغاز .
- مجموعة الفعاليات الثالثة وتشمل التجارة ، والنقل والمواصلات ، والخدمات العامة .

وقد أخذ بهذا التصنيف عدد من الباحثين والجغرافيين ، ويختلف النشاط الاقتصادي اختلافا كبيرا بين الذكور والإناث ، فقد ارتفعت نسبة العاملات من الإناث في قطاعات الزراعة والصيد ، والخدمات ، والصناعات التحويلية في حين ارتفعت نسبة الذكور في قطاعات التشييد والبناء ، والتجارة ، والنقل والمواصلات ، ويبدو أن ارتفاع نسبة العاملات في قطاع الخدمات يعود إلى توجه الإناث للعمل في مهن تتفق مع رغبتهن والتي تتمثل في التعليم والصحة والأعمال الكتابية والسكرتارية ، أما ارتفاع نسبة العاملات من الإناث في قطاع الصناعات التحويلية فيعود إلى ارتفاع مشاركة الإناث في هذا القطاع وبالأخص المهن التي لا تحتاج إلى جهد بدني وخاصة الصناعات النسيجية والخياطة **توزيع السكان حسب المهنة :**

يتناول توزيع الأفراد حسب مهنتهم الشخصية التي يزاولونها بصورة اعتيادية ، حيث تتباين المجتمعات السكانية فيما بينها من حيث طبيعة المهن السائدة وتوزيعها حسب الجنس ضمن القطاعات الاقتصادية ، وهذا بدوره يؤدي إلى اختلاف

العمليات الديموغرافية كالمواليد والوفيات ، وبعبارة اخرى فان معدلات المواليد والوفيات تتباين باختلاف طبيعة المهن فالإمراض والإصابات الخطرة والحوادث تزداد كلما كانت المهنة أكثر خطورة أو مجهدة بدنيا ، ولاشك في أن التركيب المهني هو انعكاس لتوزيع القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي ، فالتحولات الاقتصادية تؤدي إلى تغيرات في التركيب المنهي للقوى العاملة .

2. الأساس الاقتصادي للمدينة

مما لاشك فيه أن العناصر الاقتصادية التي تعتمد عليها المدينة تسهم في نموها الحضري ، والهدف من دراسة مفهوم الأساس الاقتصادي للمدينة هو التمييز بين ما يستهلك من قبل سكان المدينة من إنتاج مؤسساتها ، وما يصدر من ذلك الإنتاج إلى خارج حدود المدينة والمحافظة ، وتبعاً لذلك تدعى الأنشطة الأولى بالقطاع الاقتصادي غير الأساسي ، أما الأنشطة الثانية فتعرف بالقطاع الاقتصادي الأساسي وهو مصدر النمو الحضري .

وعلى الرغم من تعدد المقاييس [1] للتميز بين النشاطين فإن أكثرهما شيوعاً من حيث الاستعمال هو عدد العاملين في المهن المختلفة ، ولتوضيح ذلك فقد استخدم طريقتي : المقارنة Comparison [2] وتصنيف " نيلسون Nelson " [3] كمعيارين مختلفين لتحديد خصائص الأساس الاقتصادي.

---

(1) من هذه المقاييس الطريقة المقارنة ، طريقة حساب المتبقي ، الطريقة التقريبية ، طريقة الاستجواب المباشر ، طريقة حساب الدخل والنفقات

(2) صيغة طريقة المقارنة ر = س – سَ حيث ر = الأساس الاقتصادي

س = نسب العاملين في كل مرفق ونشاط في المدينة سَ = نسب العاملين في كل مرفق ونشاط في المحافظة

(3) صيغة نيلسون ع = (س – سَ)2 ÷ (ن ــ 1) حيث ع = الانحراف المعياري ن = عدد المدن

س = نسب العاملين في كل مرفق ونشاط في المدينة سَ = نسب العاملين في كل مرفق ونشاط في المحافظة

وعلى أساس المعيار الوظيفي " لنيلسون " وطريقة المقارنة تتصف بكونها تتكون من خمسة وظائف مميزة تتمثل فيها نسب عالية من العاملين في المهن الرئيسة وهي : عمال الإنتاج ومن إليهم ، أصحاب المهن الفنية والعلمية ، والمشتغلون بالأعمال الكتابية ، والمشتغلون بأعمال البيع ، وأخيراً يأتي المديرون ، في حين تتصف مدينة أسوان **بستة** وظائف مميزة من الأنشطة الاقتصادية وهي : التجارة والمطاعم والفنادق ، والتمويل والتأمينات والعقارات ، والتشييد والبناء، والكهرباء والغاز، وخدمات المجتمع، وأخيراً يأتي النقل والمواصلات والتخزين ، وهذه الوظائف والحرف تمثل الأساس الاقتصادي للمدن .

خامساً : التركيب التعليمي

تعتبر دراسة الحالة التعليمية للسكان من الأمور المهمة عند دراسة خصائصهم فهي تمثل مؤشراً للحالة الاقتصادية والاجتماعية للسكان وتؤثر في خطط التنمية المختلفة ، أي أن الحالة التعليمية تؤثر في المصادر الرئيسة لنمو السكان ، حيث تقترن الخصوبة والوفيات المرتفعة بالأمية دائماً ، مثلما تقترن الخصوبة والوفيات المنخفضة بارتفاع نسبة التعليم ، حيث أكدت نتائج العديد من الدراسات على اعتبار المستوى التعليمي للسكان من أهم المؤشرات الدالة على مدى تقدمه أو تخلفه ، وذلك نظراً للعلاقة بين مستوى التعليم والطرق المستخدمة في استغلال الموارد الاقتصادية وتبني الأساليب التكنولوجية الحديثة .

تشمل التعدادات السكانية توزيع السكان الذين بلغوا سن العاشرة أو الخامسة عشرة فأكثر ، حسب الإلمام بالقراءة والكتابة Literacy ، وغالباً ما تكون هذه البيانات موزعة حسب العمر والنوع ، ولهذه البيانات أهمية خاصة في أنها تُعد مؤشراً لمستوى المعيشة ، ومقياساً للحكم على التطور الثقافي والاجتماعي ، كما أنها تُعد ذات أهمية خاصة في التنبؤ بالاتجاهات التعليمية المستقبلة وفقاً للخطط الموضوعة. وفي الدول ، التي تتزايد فيها نسبة الأمية Illiteracy ، تكون

بيانات التركيب السكاني حسب الحالة التعليمية Educational Status ، ذات فائدة مباشرة في التخطيط لمحو الأمية في مناطق الدولة المختلفة .

تعد الخصائص التعليمية من المؤشرات المهمة للتنمية الاجتماعية ومقياسا لمدى التطور الثقافي والاجتماعي ، بل أن التعليم يعد أحد الأهداف الرئيسة للتنمية في جميع المجتمعات ، وهو أحد العوامل التي تؤدي إلى نجاحها وقطف ثمارها ، والوسيلة الوحيدة التي من خلالها تستطيع أية أمة الإسهام في الحضارة العالمية ، ومن ثم وضع نفسها على خارطة الحضارة الإنسانية ، وعلى العكس من التعليم فالأمية مشكلة اجتماعية معقدة ، وسبب من أسباب التخلف ، وليس هناك أخطر من الأمية كمرض اجتماعي ، لذلك لا نستغرب أن يلقى موضوع القضاء على الأمية كل هذا الاهتمام من كافة الدول .

تتضمن التعدادات السكانية توزيع السكان الذين بلغوا سن العاشرة حسب درجة الإلمام بالقراءة والكتابة ، وغالبا ما تكون هذه البيانات موزعة حسب العمر والنوع والبيئة ، لغرض حسابها لكل من الذكور والإناث وحسب الفئات العمرية المختلفة سواء الحضر أم الريف .

ولهذه البيانات أهمية خاصة إذ انها تعد مؤشر لمستوى المعيشة وذات فائدة مباشرة للتخطيط لمحو الأمية والتنبؤ بالاتجاهات التعليمية المستقبلية وفقا للخطط الموضوعة ، وعليه فأن للتركيب التعليمي اهمية كبيرة لتوضيح التفاوت بين الذكور والإناث ، وتوضيح الفرص الاقتصادية ومدى امكانية المجتمع للإفادة منها ، وتحديد أثر عامل التعليم في كثير من مشاكل الأسرة .

ومن المعروف أن المجتمعات تتباين فيما بينها في نسبة المتعلمين ومستويات التعليم المختلفة فزيادة نسبة الأمية في أى مجتمع يكون مؤشراً على تخلف ذلك المجتمع من الناحية الاجتماعية والاقتصادية .

تستخدم بيانات التركيب التعليمي للسكان كمقام للعمليات الحسابية المرتبطة بالمعدلات الحيوية النوعية حسب درجة الالمام بالقراءة والكتابة ، والتي

تستخدم بدورها كمتغير اجتماعي اقتصادي ، مثل معدلات المواليد حسب الالمام بالقراءة والكتابة ، ومعدلات الزواج والطلاق تبعاً لمستوى التعليمي للزوج والزوجة ، اضافة إلى أن هناك ارتباطا بين التركيب التعليمي والتركيب الاقتصادي للسكان ، فالتعليم هو أحد المدخلات المهمة لرفع الانتاجية وزيادة حجم الانتاج ، فمن البديهي القول بأن التعليم بوجه عام يؤدي إلى زيادة الانتاجية ويسهم في رفع دخل الفرد ، وأن العمل على تحليل الواقع التربوي وتقديم صورة علمية موضوعية لهذا الواقع تشكل المنطلق الاساسي لأية محاولة حضارية للنهوض في مستوى التربية والتعليم وتنشئة المجتمع .

كما أن أسباب التباين في نسب الأمية يمكن ارجاعه إلى تباين توزيع الخدمات التعليمية بين المحافظات وعزوف المرأة عن التعليم والعادات والتقاليد التي تحد من تعليم الإناث في بعض المحافظات وخاصة الريفية منها ، وكذلك الزواج المبكر ، ويجب أن لا يغيب عن البال أن التخلف في التعليم الابتدائي يساهم هو الآخر في رفع نسبة الأميين إلى السكان وزيادة اعدادهم سنويا ، كما ان تباعد القرى وتبعثرها وانتشارها المتباعد وعدم توفر طرق النقل المعبدة يعد من العوامل المهمة التي تحد من انتشار التعليم ، إضافة إلى أن عدم استقرار السكان فيها بصورة تامة يؤدي الى صعوبات وعراقيل تحول دون انتشار المدارس ، وكذلك احجام الكثير من أولياء أمور الاطفال من الفلاحين عن إرسال اولادهم إلى المدارس ، وقد بذلت الدولة جهودا استثنائية ازاء مشكلة الامية بهدف القضاء عليها باعتبارها ظاهرة اجتماعية وسببا للتخلف ونتيجة له وهي تركه خلفها الاستعمار في البلدان النامية ، لأن التعليم يعد المهارات والقوى العاملة التي تسهم في زيادة النمو الاقتصادي والتحول الاجتماعي .

أما الملمون بالقراءة والكتابة فتصل نسبتهم إلى حوالي ربع السكان في أغلب المحافظات مع وجود تفاوت محدود من محافظة إلى أخرى مما يجعل معظم المحافظات لا تختلف كثيرا عن النسبة العامة.

سادساً : التركيب الزواجي

يقصد بالتركيب الزواجي أو ما يطلق عليه بالحالة الزواجية للسكان التوزيع النسبي للسكان الذين هم في سن الزواج أي الذين تجاوزوا سن الرابعة عشرة من العمر حسب الفئات التي ينتمون إليها وهي السكان الذين لم يسبق لهم الزواج والمتزوجون والمترملون والمطلقون .

يعد توزيع السكان حسب الحالة الزواجية من الأمور المهمة التي تعكس بدرجة كبيرة بعض الأنماط المهمة المتعلقة بالزواج وتكوين الأسرة ، وخاصة ما يتعلق باتجاهات السن عند الزواج ، وتفكك الزواج وما يرتبط بذلك من ظواهر اجتماعية واقتصادية مهمة، وتعد دراسة الحالة الزواجية على قدر كبير من الأهمية في أي مجتمع حضري ، وذلك لأن الزواج مؤشر مهم وقوي لمدى إمكانية الإنجاب لدى المجتمع ، ومن ثم معرفة عدد المواليد وارتباط ذلك بالنمو السكاني وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية الحالية والمستقبلية .

ويقصد بالحالة الزواجية تركيب السكان من حيث نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج، والمتزوجين، والأرامل ، والمطلقين من الذكور أو الإناث ، إذ يمكن القول أن النسبة العالية من الحالة الزواجية في المدينة تكون من نصيب المتزوجين ، ثم أولئك الذين لم يسبق لهم الزواج ، فالأرامل ، وأخيراً المطلقين .

وتعد دراسة الحالة الزواجية في أي مجتمع على قدر كبير من الأهمية وذلك لارتباطها فيهم أو خصوبة الإناث في المجتمع ، وتواجه الباحث عند دراسة الحالة الزواجية العديد من المشاكل أبرزها ندرة البيانات الإحصائية المتوفرة عن هذا الموضوع وصعوبة الحصول عليها خاصة البيانات الخاصة بالطلاق.

ويعد الزواج من أهم الظواهر الديموغرافية في جميع المجتمعات كما أن له أهمية كبيرة في تكوين الأسر عن طريق الزواج أو تفككها أو انحلالها عن طريق الترمل أو الطلاق ، ويؤثر التركيب العمري ، ونسبة النوع تأثيرا مباشرا على نسب السكان الذين تضمهم أقسام الحالة الزواجية الأربع ، كما تسهم الأحوال

الاجتماعية والاقتصادية في تحديدها واتجاهها ، ولذلك فان الحالة الزواجية للسكان ليست ثابتة على الإطلاق بل دائمة التغير ، وهي تعكس في ذلك ظروف المجتمع السائدة اقتصاديا واجتماعيا .

كما أن استخدام المعدلات الخام للزواج يعتبر ذا فائدة في المقارنة بين قطاعات سكانية مختلفة في مجتمع واحد مع ملاحظة إنها ليست مقاييس دقيقة للمقارنة بين المجتمعات التي تختلف عن بعضها في التركيب السكاني أو المستوى الاجتماعي والاقتصادي السائدة ، كما أن معدل الزواج الخام لا يؤخذ في الاعتبار خصائص السكان كالنوع أو الحالة الزواجية السابقة أو العمر أو غير ذلك .

يحسب المعدل الأول بقسمة عدد حالات الزواج على عدد السكان في سن الزواج ، أما المعدل الثاني فيعبر عن صورة اكثر تعديلا بسبب أن مقام هذا المعدل يقتصر على فئة السكان في سن الزواج ممن هم في نفس الوقت غير متزوجين (الذين لم يسبق لهم الزواج والمطلقون والمترملون) وقد يشتمل أيضاً على فئة المتزوجين من الذكور شريطة أن يكون في عصمتهم اقل من أربع زوجات .

اولا : أقسام الحالة الزواجية

أن دراسة الحالة الزواجية بشكل تفصيلي تتطلب تناول فئاتها الأربع ومناقشتها وإجراء المقارنات فيما بينها علي النحو التالي :

1. السكان الذين لم يسبق لهم الزواج :

ويقصد بهذه الفئة السكان الذكور والإناث الذين بلغوا سن الخامسة عشرة أو تعدوها لكنهم لم يتزوجوا بعد ، وتتباين نسب هذه الفئة في دول العالم تباينا كبيرا تبعا للظروف الاجتماعية والعادات والدين والأحوال الاقتصادية ، وتتركز غالبية هذه الفئة في الأعمار الدنيا وتتراجع مع التقدم في العمر لكلا الجنسين وتزيد نسبة العزاب من الذكور على نسبة العازبات الإناث في الأعمار الدنيا لتأخر سن الزواج عند الذكور عن الإناث ويحدث العكس في الأعمار العليا

ويتبين ارتفاع نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج لكل من الذكور والإناث على حد سواء لسكان الحضر وانخفاضها بالنسبة لسكان الريف ، وقد يعود السبب في ارتفاع نسبة العزاب في الحضر مقارنة بنسبتهم في الريف إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وتكاليف الزواج بشكل خاص ، فضلا عن مشكلة السكن في الحضر في حين تكون تكاليف المعيشة والزواج منخفضة نسبيا في الريف ، وقد يكون تطور الحالة التعليمية في الحضر عن الريف والرغبة في الانخراط في المدارس سببا رئيسا في تأخير سن الزواج ورفع نسبة العزاب .

2. السكان المتزوجون :

الزواج ظاهرة شرعية قانونية وليست ظاهرة حيوية مثل المواليد والوفيات ، ويتفاوت عدد حالات الزواج التي تتم في المجتمع من سنة لأخرى حسب عدد السكان الذين وصلوا السن القانونية للزواج من ناحية والظروف الاقتصادية والسياسية بل والنفسية من ناحية أخرى ، حيث إن نظام الزواج ليس معزولا عن وتيرة الحياة وتغيراتها فعلى الرغم من وجود قواعد وأسس ومرتكزات لهذا النظام إلا إنها غير ثابتة بل هي خاضعة للتغيرات الحياتية كافة.

يرتبط انتشار نظام الزواج بالمعايير الاجتماعية ومنها المرحلة العمرية للزواج ، ويمكن القول بأن المجتمعات البدائية والتقليدية تميل إلى تزويج الإناث في مرحلة عمرية مبكرة قياسا بالمجتمعات المدنية والصناعية ، وهذا الأمر لا يتوقف على النساء فقط بل يطال الرجال أيضا ويرجع ذلك للموانع الاجتماعية التي تجعل من الصعوبة على الفرد إشباع غريزته الجنسية دون زواج ، ومع إن الزواج يرتبط بعامل السن الذي قد يشكل عائقا قانونيا أو عرفيا من موانع الزواج ،إلا إن هذا الأمر يختلف من مجتمع لآخر ، ومع اختلاف المجتمعات في الحد الأدنى لسن الزواج إلا إنها عالميا تتراوح بين 16- 18 سنة للإناث وبين 18- 20 سنة للذكور.

3. السكان المطلقون :

يعد الطلاق من الظاهرات الاجتماعية التي تؤثر في التركيب الديموغرافي للسكان لأنه يؤدي إلى توقف الحياة الزواجية وفصم عرى الأسرة و لذلك فأن الخصوبة السكانية قد تقل عادة في المجتمعات التي يرتفع فيها معدل الطلاق خاصة إذا كانت المدة التي تقضيها المطلقة بين طلاقها و زواجها مرة ثانية مدة طويلة ' وينجم عن الطلاق مشاكل اجتماعية عديدة خاصة إذا كان للأسرة عدد من الأطفال ، وللتعليم دور مهم في الحد من ظاهرة الطلاق فكلما زاد حظ الزوجة أو الزوج من التعليم ازدادت مسؤولياته نحو أسرته ، و يتفق هذا مع ما ذهب أليه بعض علماء الاجتماع من أن المتعلمين و المتعلمات أكثر نفوراً وكرهاً للطلاق ، و أكثر من غيرهم كذلك في تحمل الالتزامات الأسرية ، و يمكن حساب معدلات الطلاق بطريقتين:

- قسمة عدد حالات الطلاق في سنة معينة على إجمالي السكان في منتصف السنة مضروباً بألف و يعرف هذا المعدل بمعدل الطلاق الخام .
- قسمة عدد حالات الطلاق في سنة معينة على إجمالي عدد السكان الذين في سن الزواج حسب العمر أو الجنس مضروباً بألف و يسمى هذا المعدل بمعدل الطلاق حسب العمر والجنس .
- ومن المقاييس المهمة أيضا حساب حالات الطلاق إلى عدد حالات الزواج ، ففي الوقت الذي تأخذ فيه حالات الزواج في وقتنا الحاضر منحنيً انحدارياً فأن حالات الطلاق في العالم تأخذ منحنيً تصاعدياً وتشهد بلدان أوربا عامة و شرق و شمال أوربا خاصة و أمريكا الشمالية أعلى معدلات طلاق في العالم في الوقت الحاضر .

4. السكان المترملون :

الترمل ظاهرة ترتبط بعامل الوفاة ولذلك فأن انخفاض معدلات الوفاة في الفئات العمرية المختلفة يؤدي إلى انخفاض معدلات الترمل فيها ، ومن الحقائق الديموغرافية الثابتة ارتفاع نسبة المترملات الإناث عن نسبة المترملين الذكور في

المجتمع وهذه ظاهرة ترتبط بعدة أسباب منها توقع الحياة للإناث أعلى عن مثيله للذكور ، كذلك فأن الذكور غالبا ما يتزوجون في أعمار متقدمة عن الإناث اللاتي يتزوجن مبكرا في الغالب ، كما أن المترملين الذكور يتزوجون مرة أخرى بنسبة أعلى من المترملات ، حيث تتفاوت معدلات الوفيات بالنسبة للحالة الزواجية ، إذ ثبت أن هذه المعدلات للمتزوجين اقل من المعدلات الممثلة للعزاب والأرامل والمطلقين .

أن الزوج في الأسرة العراقية هو العائل الوحيد لها في معظم الأحوال لذلك فأن وفاته تشكل الكثير من الأعباء والمتاعب للأرملة والأبناء على حد سواء وإذا كانت الأرملة في مراحل العمر المبكرة فقد يكون أمامها فرصة للزواج مرة أخرى ، ولكن في بعض الأحيان قد ترى الأرملة عدم جدوى هذا الزواج ومن الأفضل التفرغ لتربية أبنائها لذلك فأن للترمل آثارا هامة في ارتفاع عدد النساء الباحثات عن العمل .

ثانيا : السن عند الزواج

ليس للزواج سن محدد وإنما المتعارف عليه أن الزواج يرتبط عادة بسن البلوغ ، ومعظم التشريعات تنص على ضرورة وجود حد أدنى للسن عند الزواج سواء كان ذلك للذكور أو الإناث ولذلك فان حجم الزواج كظاهرة يحكمه عادة التركيب العمري للمجتمع ودرجة فتوته من ناحية ، كما تحكمه الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيه من ناحية أخرى .

ويعد ارتفاع السن عند الزواج من المؤشرات المهمة في دراسة السكان المتزوجين حيث يرتبط بمدى التغير في الحالة الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية للسكان ، فمن المعلومات المميزة لنمط الزواج الأوربي هي الزواج المتأخر ، كما أن نسبة كبيرة لا يتزوجون على الإطلاق ، وقد أشارت الدراسات إلي أن حوالي (43٪) من مجموع حالات الزواج في الريف المصري شملت إناثا دون الحد الأدنى لسن الزواج .

سابعاً : التركيب الديني

تتباين أقاليم العالم في توزيع الأديان بها ، ولكن هناك أربعة أديان كبرى تدين بها الغالبية العظمى من سكان العالم ، وهي: الإسلام ، والمسيحية ، والهندوكية ، والبوذية ، وهي تنتشر في مساحات كبيرة من اليابس، ومع ذلك فهي لا تكون تجمعات بشرية متجانسة ، ولا تخلو من وجود شقاق بينها ، وينعكس تباين التركيب الديني ، على بعض المشكلات في العالم ، فقد أدى ذلك التباين إلى تقسيم شبه القارة الهندية ، وإلى خلق مشكلات أخرى ، مثل مشكلة إيرلندا ، وقبرص .

وعلى الرغم من أن السكان يختلفون حسب عقائدهم الدينية ، فإن التركيب الديني قد لا تشمله بعض التعدادات السكانية ، لصعوبة الحصول على بياناته بدقة إذا قورنت بالخصائص السكانية الأخرى ، كما أنه من الصعب جداً قياس المعتقدات الدينية والسلوك قياساً إحصائياً عن طريق جمع بيانات عنها ، لذا فإن هناك دولاً كثيرة لا يتضمن تعدادها مثل هذه البيانات كما هو الحال في بريطانيا .

ثامناً : التركيب اللغوي

يُعد التركيب اللغوي ، مهماً في الدول التي تتعدد فيها اللغات ، فهناك أقطار كثيرة في العالم فيها لغات متعددة لمجموعات سكانية متفاوتة في أهميتها العددية كما هو الحال في الهند ، وباكستان، واندونيسيا ، ونيجيريا ، ويذكر الكتاب السنوي الديموجرافي ، ثلاثة أنماط من البيانات عن اللغات التي تشملها معظم التعدادات وهي :

- اللغة الأصلية وهي اللغة التي يتحدث بها الشخص في موطنه (في طفولته المبكرة).
- اللغة التي يجري الحديث بها في الوقت الراهن (أو يتحدث بها عادة في الموطن).
- المعرفة بلغة أو لغات معينة

ويندر أن تتمشى الحدود السياسية تماماً مع الحد اللغوي للدولة ، لكنها ساعدت على وجود تجانس لغوي في معظم الأحوال وأصبحت لغات الدول العظمى ، التي أثرت في خريطة العالم السياسية لغات عالمية مثل الإنجليزية ، والفرنسية ، والأسبانية .

تاسعاً : التركيب العرقى [السلالى] للسكان

وهو يقوم على أساس تصنيف السكان إلى السلالات الرئيسية ، ورغم أن وجود سلالات بشرية نقية لم تختلط بغيرها أمر نادر الحدوث فى العالم المعاصر، إلا أن بعض المشكلات العرقية قد تفسر التطور التاريخى للمجتمعات البشرية ، كما تفسر بعض مشكلات الصراع القائم على اللون والسلالة كما كان عليه الأمر فى الولايات المتحدة قبل إلغاء الرق أو فى جنوب إفريقية حيث كان نظام التفرقة العنصرية سبباً فى كثيراً جداً من المشكلات ، حتى انتهى الأمر بتولى الأغلبية الإفريقية للحكم بعد مفاوضات شاقة مع البيض.

ويرتبط بالسلالة أحياناً التركيب اللغوى للسكان ففى بعض المجتمعات توجد لغة واحدة كوسيلة للتفاهم ، وفى مجتمعات أخرى قد تتعدد اللغات بدرجة تحدث كثيراً من المشكلات ، ففى كل من الهند ونيجيريا توجد عدة مئات من اللغات مما أدى إلى أن أصبحت اللغة الإنجليزية هى وسيلة التفاهم بين أبناء البلدين ، كما أن وجود أقلية تتحدث الفرنسية فى إقليم كوبيك فى كندا له أثره فى بعض المشكلات السياسية التى تهدد وحدة كندا أحياناً.